Al-rafidain of Law (ARL)

https://alaw.uomosul.edu.iq

Judicial oligarchy in the united states of america

Tawfiq Abdel Hafez Tawfiq[1]
Legal Official/ Al-Hamdaniya University
tawfeq@uohamdaniya.edu.iq

Article information

Article history
Received 13 January, 2024
Revised 3 February, 2024
Accepted 8 February, 2024
Available Online 1 December, 2025

Keywords:
- Constitutional judiciary
- Democracy
- Interpreting constitutional texts
- Protecting rights and freedoms
- Supervise election

Correspondence:
Tawfiq Abdel Hafez Tawfiq
tawfeq@uohamdaniya.edu.iq

Abstract

When appointing Supreme Court justices, the American President often prioritizes political considerations and personal loyalty, alongside geographical, racial, and religious factors, in order to appeal to various electoral groups. Legal qualifications, by comparison, have historically been of secondary importance. With the onset of the American Civil War, a new influential class emerged wealthy businessmen who sought to safeguard their economic interests. To protect these privileges, they began to influence state institutions, most notably the Supreme Court. During this period, the Court adopted constitutional interpretations grounded in natural law and capitalist philosophy. This group came to be labeled the "judicial oligarchy" , a term describing the dominance of judicial actors aligned with powerful economic forces. Their influence eventually provoked resistance from both the government and the public, pressuring the Court to shift its stance and embrace a more liberal and socially responsive approach. This shift marked the beginning of the end of the judicial oligarchy era, which lasted from 1861 to 1937.

Doi: https://doi.org/10.33899/alaw.v26i93.54229
© Authors, 2025, College of Law, University of Mosul This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

الأوليغارشيه القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية

توفيق عبد الحافظ توفيق
موظف قانوني/ جامعة الحمدانية

معلومات البحث
تاريخ البحث
الاستلام ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٤
التعديلات ٣ شباط ٢٠٢٤
القبول ٨ شباط ٢٠٢٤
النشر الإلكتروني ١ كانون الأول ٢٠٢٥
الكلمات المفتاحية
- القضاء الدستوري
- الديمقراطية
- تفسير النصوص الدستورية
- حماية الحقوق والحريات
- مراقبة الانتخاب

المستخلص

يراعي الرئيس الامريكي الاعتبار السياسي وولاء المرشح له أولاً، ثم الاعتبار العامل الجغرافي والعرقي والديني عند تعيين قضاة المحكمة العليا لاستقطاب الجمهور الانتخابي، أما الكفاءة القانونية ليست ذات أهمية، بداية الحرب الأهلية الأمريكية برزت طبقة جديدة من رجال الأعمال أصحاب الأموال الضخمة، من أجل حماية تلك الاموال والامتيازات تم تسخير مؤسسات الدولة وأهمها المحكمة العليا واتباعها التفسير الدستوري المعتمد على القانون الطبيعي والفلسفة الرأسمالية فعرفوا بالأوليغارشية القضائية، مما دفع السلطات الأخرى بالدولة والشعب لمواجهة المحكمة العليا، مما دفع الأخيرة إلى تغيير مواقفها واتباع نهج أكثر ليبرالية وبذلك كانت بداية لانتهاء فترة الأوليغارشية القضائية والتي امتدت من سنة ١٨٦١م ولغاية عام ١٩٣٧م.

المقدمة

تميز النظام القضائي بسمات خاصة جعله ينفرد عن غيره من الأنظمة القضائية العالمية، في بداية تأسيس المستعمرات الأمريكية اعتمد بشكل مباشر على القضاء الانكليزي، ثم بدأ بالتغير بشكل سريع ليتوافق مع واقع المستعمرات والمتغيرات الاجتماعية الجديدة، حيث وضع لنفسه أسس تنظيمية جديدة يتعامل فيها مع الحالة القضائية المعروضة أمامه بتحليل واستقراء ثم يعمل على إصدار القوانين الخاصة بها .

لم تكن للمحكمة العليا في السنوات الأولى لنشأة الدولة الأمريكية دور مؤثر يرقى بها لتكون صاحبة قرار مؤثر في السلطتين التشريعية والتنفيذية أو مساوية لهم من حيث السلطة، إلا بعد تولي القاضي جون مارشال رئاسة المحكمة الذي وضعها على الطريق نحو قوتها العظمى، اذ حدثت متغيرات كثيرة على المجتمع الأمريكي خصوصاً ما بعد الحرب الأهلية، وكان لتطور الصناعة، وعوامل الإنتاج اثر كبير، زادت المنافسة والاحتكار في تلك الفترة وانطلقت قوى قوية وساعد على تثبيت أرجلها، دعم القضاة القائم على فلسفة الرأسمالية التقليدية وأخذوا لأنفسهم سلطة إبطال القوانين مراعاة لتلك الطبقة الغنية، مما سبب استياء شعبي خصوصاً من الطبقة الفقيرة وأصبح ينظر لهم بأنهم أعداء لروح الديمقراطية، على أثرها حصلت مواجهات عدة مع المحكمة العليا، أبرزها تلك التي حدثت في عهد الرئيس روزفلت ، الأمر الذي دفع المحكمة في الأخير أن تتراجع عن وجهة نظرها السابقة و إتباع نهج أكثر تحرراً .

أولا: أهمية البحث

يأتي هذا البحث في الوقت الحاضر الذي كثر فيه الكلام عن الأوليغارشية الذي كان لا بد من الوقوف عليه وشرح أسباب ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث بالأساس إلى التعريف بمصطلح الأوليغارشية من خلال الشرح لبيان الفترة التي ظهرت فيها والمقومات التي فسحت المجال أمامها للسيطرة والتأثير على القضاء والمجتمع الأمريكي .

ثالثاً: مشكلة البحث

نحاول في بحثنا في مجال توضيح الأوليغارشية القضائية الإجابة عن التساؤلات الآتية :

١- الأسباب التي ساعدت في ظهور الأوليغارشية القضائية.

٢- الآثار التي ترتبت عن ظهور الأوليغارشية القضائية.

٣- كيفية معالجة ظاهرة الأوليغارشية القضائية.

رابعاً: فرضية البحث

تقوم فرضية بحثنا على أساس التأثير المتبادل ما بين الأوليغارشية القضائية والنظام السياسي والاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

خامساً: منهجية البحث

اتبع الباحث في عرض الموضوع على المنهج الوصفي والتاريخي لبداية ظهور الاوليغارشية بشكل عام والقضائية منها في الولايات المتحدة الأمريكية

سادسا: خطة البحث

قسمنا البحث إلى خمسة مطالب، وحسب ما يأتي:

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي.

المطلب الثاني: اعتبارات تشكيل المحكمة العليا.

المطلب الثالث: رأي الفقه حول دور المحكمة العليا السياسي .

المطلب الرابع: علاقة المحكمة العليا بالسلطات الأخرى .

المطلب الخامس: تطبيقات قضائية للمحكمة العليا ذات الأثر السياسي والاقتصادي .

المطلب الأول

التعريف اللغوي والاصطلاحي

التعريف اللغوي: إن كلمة الأوليغارشية هي مصطلح يوناني مشتق من كلمتين الأولى (oligo) ما يعني قليل (few) بالإنجليزي، والثانية (Archy) وهو ما يعني الحكم أو الحكومة (rule,govern) بالانجليزي، ليصبح المعنى (حكم القلة)، ظهر هذا المصطلح لأول مرة في كتابات هيرودوت (Herodotus) المؤرخ اليوناني[١]، وأشار إليه الفيلسوف اليوناني أرسطو (Aristotle) من حيثان صفة المواطن في تلك الحقبة كان يقتصر المواطنون على الذكور البالغين، بينما الأطفال والنساء والأجانب والحرفيون والميكانيكيون وكل من يقوم بأعمال الخدمة العامة ليسوا مواطنين، فالأوليغارشية هم الناس أكثر ثراءً حتى من الأثرياء العاديين وترتكز سماتهم عندما يسيطرون على الهياكل السياسية والاقتصادية عن طريق الوصول إلى الوظائف العليا في الدولة بالطريقة الرسمية أو شرائها بالأموال، واستمرت الأوليغارشية كمصطلح سياسي حتى عصرنا الحديث برزت خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١ وظهور طبقة الأغنياء الروس[٢].

أما **التعريف الاصطلاحي للأوليغارشية:**هي مجموعة صغيرة من القادة في أكبر الهياكل المالية والصناعية الذين يرتبطون ارتباطًا وثيقًا بالنظام[٣].

(1) EleniTzovla, The power of the few the idea of the oligarchy in the thucydidean world, (doctoral thesis submitted to University of Palermo| 2020) page 3

(2) uhammad Zulfan Hakim. |" Immature Politicians and Oligarchy As a Threat to Democracy"|, (2017), | FIAT JUSTISIA Faculty of Law journal |, p 345- 346

(3) lekseiIu. Zudin, |" Oligarchy as a Political Problem of Russian Postcommunism "|, Volume |39|, Issue 3, |Sociological Research journal|, (2000), P. 28

وعرفها أرسطو (Aristotle) في كتابه السياسة:"هي عندما تكون السيطرة على الحكومة في أيدي أولئك الذين يملكون الممتلكات" [١].

قدمت عالمة الاجتماع الأمريكية ليش دارسي (Leach, Darcy K.) تعريفا لها بأنها:" تركيز السلطة غير المشروعة المتأصلة أو النفوذ للأقلية، بحيث أن الأمر الواقعي الذي تريده الأقلية هو عموما ما يأتي عندما يتعارض (سواء بشكل نشط أو سلبي) مع رغبات الأغلبية، بذلك الأوليغارشية أقلية من الأفراد لديهم الموارد المالية، والذين يستخدمون جزءاً من تلك الموارد للدفاع السياسي عن ثروتهم ودخلهم"[٢].

أثار عدد من علماء السياسة الأمريكيين مسألة ما إذا كان مستوى نفوذ النخبة الصغيرة وغير المنتخبة والغنية يعني أنه يمكن وصف الولايات المتحدة بأنها حكم الأقلية، والتعريفوالأكثر تطوراً هولجيفري وينترز(Jeffrey Winters)العالم السياسي الامريكي، الذي عرفها في كتابه الصادر عام (٢٠٠٩) بعنوان (الأوليغارشية) بأنها: "الوضع حيث تسيطر أقلية غنية على جزء كبير من الموارد الاقتصادية ، تكون قادرة على تعبئة الموارد السياسية للدفاع عن هذه الثروة"، بذلك تختلف الأوليغارشية عن الأشكال الأخرى لحكم النخبة، من حيث إنها تقوم على أساس من الموارد المادية المستقلة عن الدولة، وبدلاً من ذلك يستخدم الأوليغارشيون مؤسسات الدولة "للدفاع عن الثروة"، بوسائل سلمية أو عنيفة[٣]، مما يجعل هذه الطبقة في مواجهة مع الشعب خصوصا الطبقات الفقيرة، نذهب إلى تأييد التعريف الذي ذهب إليه جيفري وينترز الذي اعطى فيه صورة واضحة عن معالم الأوليغارشية والمقصود بها .

(1) Veniamin Novozhilov, Oligarchy as a political regime in Aristotle and in Contemporary Politics, (Bachelor's Thesis submitted to CHARLES UNIVERSITY | 2022), P. 3

(2) Nathan Kelly, |" The Politics of Oligarchy "|: (taxation, financial regulation, power resources, and the Super-Rich in the United States 1918- 2012, (2014), |SSRN Electronic journal| , p. 8 (31/12/2023)

(3) Rune Moller, " The return of oligarchy elite power in an age of inequality Stah" ,Paper presented at The Road to Global Inequality, (Aarhus, Denmark | 2016). page 3,(31/12/2023).

من خلال بحثنا لم نجد تعريفاً صريحاً أو مباشراً للاوليغارشية القضائية، وإنما يمكن فهم المقصود به هو ظاهرة سيطرة أصحاب الأموال الضخمة على السلطة القضائية وتوجيه القرار القضائي نحو حماية الثروة التي يمتلكونها.

المطلب الثاني

اعتبارات تشكيل المحكمة العليا

تميز النظام القضائي الأمريكي بسمات خاصة جعلته ينفرد عن غيره من الأنظمة القضائية العالمية منها الجمع في اختيار القضاة بين التعيين والانتخاب واعتماد نظام المحلفين والسوابق القضائية وعدم وجود قاضي التحقيق والاستعاضة عنه بمكتب التحقيقات الفدرالية، ووجود محاكم دستورية تضم المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم المقاطعات الفدرالية، وأخرى تشريعية، تضم محكمة ضرائب الولايات المتحدة، ومحكمة استئناف قدامى المحاربين، في بداية تأسيس المستعمرات الأمريكية، اعتمد بشكل مباشر على القضاء الإنكليزي، ثم بدأ بالتغير بشكل سريع ليتوافق مع واقع المستعمرات والمتغيرات الاجتماعية الجديدة، حيث وضع لنفسه أسس تنظيمية جديدة يتعامل فيها مع الحالة القضائية المعروضة أمامه بتحليل واستقراء ثم يعمل على إصدار القوانين الخاصة بها ، ما منحه التفرد والخصوصية[١].

إن تشكيل المحكمة العليا وتنظيم عملها يعود الى الكونجرس وانسجاماً مع ما ذلك صدر القانون رقم (٧٣) لسنة (١٧٨٩) م الذي تألفت بموجبه أول محكمة، والتي كانت تتكون من رئيس وخمسة قضاة، إلا أن عدد أعضاء المحكمة لم يكن ثابتاً وتعرض للزيادة والنقصان حسب ما يقرره الكونجرس، مثال ذلك: في عام (١٨٠١) قرر الكونجرس تخفيض العدد إلى خمسة قضاة، ثم قرر زيادة العدد إلى سبعة قضاة في عام (١٨٠٧) م،

(١) عاصم حاكم عباس، |"سمات النظام القضائي الأمريكي ومبررات تشكيل المحكمة العليا عام ١٧٨٩"|، المجلد |٧|، العدد١، |مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية|، العراق، (٢٠١٧)، ص٤٣٤.

وفي عام (١٨٦٩) م أصبحت المحكمة تتألف من رئيس وثمانية قضاة، واستقر تشكيل المحكمة على هذا العدد حتى الوقت الحاضر[١].

أما عملية تعيين قضاة المحكمة فقد أشار إليها الدستور[٢]، يكون لمجلس الشيوخ سلطة تأكيد أو رفض اختيار الرئيس، مما يضطر الأخير إلى أخذ تفضيلات مجلس الشيوخ في الاعتبار عند ترشيح شخص ما، كما ان لتفضيلات القضاة المستمرين وأيديولوجيتهم الخاصة أثراً، قد لا يتمكن الرئيس من تغيير المحكمة بالكامل، وبدلاً من ذلك، قد يكون قادراً على تحريكها مسافة قصيرة فقط نحو نقطته المثالية[٣]،ويبرز الصراع بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي على عضوية المحكمة عند تشكيلها، نظراً لأنه أول موضوع ينظر فيه الرئيس الجديد من خلال ترسيخ نفوذ حزبه فيها لأجل التأثير على الكونغرس، وتبيت قوة لقراراتهِ الإدارية وآخر موضوع ينظر فيه قبل انتهاء ولايته[٤].

حيث يحاول كل رئيس تقوية فلسفته السياسية بتعيين قضاة يدينون بمذهبه ، نظراً لأن القضاة يعينون مدى الحياة مالم يعتزل الخدمة حال بلوغه سن السبعين، ونظراً لصيغة الدستور العمومية، حيث يستطيع كل قاضى أن يجد فيها ما يوافق عقائده[٥]، ويراعي الرئيس اعتبارات عدة في عملية التعيين" لأن تعيينهم سيجذب قاعدة انتخابية سياسية معينة يرغب الرئيس في تنميتهاوتتأثر قرارات القضاة بشأن القضايا حتماً ليس

(١) حميد حنون خالد، |"المحكمة العليا ودورها في بناء وحماية النظام الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية"|، (٢٠١٢)، المجلد |٢٧|، العدد١، |مجلة العلوم القانونية| ، جامعة بغداد، كلية القانون، العراق، ص٤٣.

(٢) ينظر المادة (٢/٢)، دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٩ المعدل لسنة ١٩٩٢ النافذ.

(3) Bryon J. Morask, |" The Politics of Supreme Court Nominations: A Theory of Institutional Constraints and Choices"|, Vol. |43|, No. 4 ,|American Journal of Political Science|, (1999). Page 1071.

(٤) علي يوسف الشكري، فلسفة تعديل الدستور، (ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان |٢٠٢٢)، ص٢٤٧.

(٥) علي الباز، الرقابة على دستورية القوانين في مصر والأنظمة الدستورية العربية والأجنبية، (دار الجامعات المصرية، الإسكندرية مصر |٢٠٠١)، ص١٤٥.

فقط بنظرياتهم في التفسير الدستوري، ولكن أيضًا بعلاقاتهم وتفاعلاتهم مع القضاة الآخرين وبحساباتهم المتعلقة بردود الفعل المحتملة من قبل الجهات الفاعلة السياسية الأخرى، القانون لا يمكن أن يكون "غير مُسيس"" لأنه يتطور ويتغير وفقًا لتصرفات المؤسسات السياسية بطبيعتها، بما في ذلك المحاكم(١)، بذلك يضع الاعتبار السياسي في المقدمة، ولم تكن محض صدفة، وإنما رافقت الجدالات الساخنة بين الفدراليين والديمقراطيين لإقرار الدستور، فضلاً عن العامل الجغرافي، بوصفه من المؤثرات الضاغطة على عملية التعيين، وإعطاء تمثيل الأقليات العرقية والدينية(٢).

ففي عام١٨٦٠م وعلى سبيل المثال، عندما نافس ابراهام لنكولن (Abraham Lincoln) على الرئاسة اشار الى انه سيعين قضاة يعارضون الرق(٣)، تعيين الرئيس بوش (Bush) لكلارنس توماس (Clarence Thomas) بمثابة محاولة لتحسين موقف الحزب الجمهوري مع الناخبين الأميركيين من أصل أفريقي في الانتخابات الوطنية عام ١٩٩٢م، و تعيين الرئيس رونالد ريغان(Ronald Reagan) لساندرا داي أوكونور (Sandra Day O'Connor) بمثابة محاولة لمساعدة الجمهوريين على الفوز بالمزيد من أصوات النساء، محاولة الرئيس ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) تعيين كليمنت (Clement Haynsworth) لإبقاء الولايات الجنوبية في الصف الجمهوري في التصويت الرئاسي، تعيين بيل كلينتون (Bill Clinton) لروث بادر جينسبيرغ (Ruth Bader Ginsburg) وستيفن برايرStephen Breyer) فعالا في مساعدته على الفوز بالأصوات اليهودية في إعادة انتخابه الناجحة(٤).

أما أساس اختيار القضاة من الناحية القانونية فقد انطلقت وفقا لواقع المجتمع الأمريكي، فعضوية المحكمة العليا ليست درجة وظيفية يرتقي إليها من يستحقها بالتدرج

(1) Christopher E. Smith, |"The Supreme Court's Emerging Majority: Restraining the High Court or Transforming Its Role"|, |Akron law journals|, Vol. |24|, (2015), p. 408.

(٢) عاصم حاكم عباس، مصدر سابق، ص٤٤٦.

(٣) نصر محمد علي، |"تعيينات السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية "|، (٢٠١٣)، العدد ٥٦، |مجلة دراسات دولية|، العراق، ص١٥٤.

(٤) Isaac Unah, The Supreme Court in American Politics, (published by Palgrave Macmillan New York United States | 2009), p.71.

الوظيفي، فالدستور لم يبحث عن مؤهلاتهم، وترك الخوض في هذه المسألة إلى السلطة التقديرية للرؤساء الأمريكيين، الذين يقدرون أهمية ومكانة المحكمة العليا في النظام الفدرالي، لذا يحرصون في اختياراتهم للمرشحين من أعلى المستويات بحيث تتوافر الكفاءة في المرشح، إلا أن ذلك لا يعني إن جميع المرشحين يتمتعون بمهارات قانونية عالية، فهناك بعض المرشحين أثيرت شكوك وعلامات استفهام حول قدراتهم ومن ثم لم يحصلوا على الأصوات المطلوبة داخل مجلس الشيوخ التي تؤهلهم لشغل المناصب الشاغرة في المحكمة، ويرجع ذلك إلى أن وظيفة القضاة حساسة وفنية في الوقت نفسه، وتحتاج إلى شخص لديه مؤهلات خاصة من ذكاء وخبرة وسرعة بديهة، وكفاءة مهنية من أمانة وشجاعة[١].

إن آلية اختيار المرشحين المحتملين للمحكمة العليا من قبل رئيس الجمهورية، تتم من خلال خضوعهم لفحوصات صارمة لخلفياتهم القانونية والسياسية، لضمان اتساقها مع قيم الرئيس، يتولى هذه المهمة مكتب السياسة القانونية بالبيت الأبيض ووزارة العدل (وخاصة المدعي العام)، يقومون بإجراء مقابلات مع المرشحين، يتم طرح أسئلة عامة على المرشحين لمعرفة توجهاتهم، بعدها يقوم مكتب السياسة القانونية والمدعي العام بتضييق نطاق قائمة المرشحين نزولاً إلى شخصين أو ثلاثة أفراد ثم تقديم هذه الأسماء إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي لمزيد من الفحوصات في الجوانب الاجتماعية والمالية والجنائية لخلفيات المرشح المحتمل، والعلاقات الشخصية على سبيل المثال ما إذا كانوا شاركوا في أي علاقة خارج نطاق الزواج، يفحص التعاملات المالية للمرشحين للتأكد من استيفاء المرشحين جميع التزاماتهم الضريبية الفيدرالية، ولا يوجد لديه سجل جنائي خطير، الغرض من ذلك التأكد من عدم وجود أي امر غير مناسب لدى المرشح التي يمكن ان يسبب حرجاً للرئيس، بعد أن يختار البيت الأبيض على شخصاً معيناً، يعلن الرئيس عن المرشح ويقدمه إلى مجلس الشيوخ للتصويت عليه[٢].

كما أنه لا توجد مبادئ توجيهية محددة مذكورة في الدستور لإجراء التعيينات أثناء العطلة، لذا تُترك عملية التعيين أثناء العطلة للسلطة التقديرية لرئيس الجمهورية[٣]،

---

(١) عاصم حاكم عباس ، مصدر سابق ، ص٤٤٦

(2) Isaac Unah ,Op. Cit, page 63

(٣) ينظر المادة (٢/٢)، دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٩ المعدل لسنة ١٩٩٢ النافذ

باستثناء أن المعين يجب أن يوافق عليه مجلس الشيوخ عندما يعاود انعقاد الكونجرس، علما ان تعيينات العطلة تدخل حيز التنفيذ فورا، يرغب الرئيس أن يتم تثبيت الشخص المعين" لأنه سيكون قد اكتسب خبرة عملية في المنصب، ويرى الكثيرون في الكونجرس أن التعيينات أثناء العطلة هي وسيلة للرئيس للتحايل على معارضة مجلس الشيوخ لمرشح مثير للجدل، وبالتالي فإن التعيين في فترة العطلة يمكن أن يأتي بنتائج عكسية على الرئيس، من حيث إن أعضاء مجلس الشيوخ الذين يعارضون التعيين سيحاولون إحباط الأجندة التشريعية للرئيس مستقبلا من خلال التصويت ضد التشريعات التي يقترحها، على سبيل المثال التعيين اثناء العطلة، تعيين الرئيس دوايت أيزنهاور (Dwight Eisenhower) حاكم ولاية كاليفورنيا السابق إيرل وارين (Earl Warren) رئيساً للقضاة إثر وفاة رئيس المحكمة العليا فريد فينسون (Fred Vinson) بنوبة قلبية في عام ١٩٥٣م[١] .

المطلب الثالث

رأي الفقه حول دور المحكمة العليا السياسي

ذهب بعض الفقهاء القانون الدستوري على إطلاق تسمية القضاء السياسي على القضاء الدستوري، وذلك للطابع السياسي للمنازعات التي يفصل فيها، بذلك تعطى نظرة إلى أن القضاء الدستوري قضاء مسيس خاضع لتأثير السياسة، إلا أن نقطة الخلاف الرئيسية بين القضاء الدستوري والقضاء المسيس، هي أن الأول تتمثل مهمته في إخضاع السياسة للقانون في ضبط العملية السياسية بما تتضمنه من مؤسسات وسياسات وممثلين وأفكار سياسية وجعلها خاضعة لأحكام الدستور، في حين يعمل الثاني على إخضاع القانون للسياسة فيما يعرف بتسييس القوانين، وهنا لا ينظر إلى القضاء بوصفه جهة محايدة تفصل في النزاعات، وإن كانت السلطة التنفيذية أحد أطرافها وانما تمثل المحاكم الحكومة نفسها[٢].

(1) Isaac Unah ,Op. Cit, page51

(٢) مجدي الشارف محمد الشبعاني، |"الدور السياسي للقاضي الدستوري"|، (٢٠١٧)، العدد١، |معالم للدراسات القانونية والسياسية|، الجزائر، (٢٠١٧)، ص٥.

ذكر روبرت دال (Robert A. Dahl) عالم السياسة الأمريكي أن النظر إلى المحكمة العليا للولايات المتحدة بعدّها مؤسسة قانونية بشكل صارم يعني التقليل من أهميتها في النظام السياسي الأمريكي، فهي مؤسسة سياسية للتوصل إلى قرارات بشأن المسائل المثيرة للجدل المتعلقة بالسياسة الوطنية، فإن المحكمة غير عادية إلى حد كبير، لأسباب أن الشعب الامريكي ليسعلى استعداد تام لقبول حقيقة أنها مؤسسة سياسية و ليس قادر على إنكار ذلك، وهذا يعني أن عليها أن تختار من بين البدائل المثيرة للجدل للسياسة العامة من خلال اللجوء إلى بعض معايير المقبولية على الأقل في مسائل الحقيقة والقيمة التي لا يمكن العثور عليها أو استخلاصها من السوابق والتشريعات والدستور، وبهذا المعنى تكون المحكمة صانعة للسياسة الوطنية، وهذا الدور هو الذي يثير مشكلة وجود المحكمة في عالم سياسي[١]، نرى صحة تحليل ما ذهب إليه روبرت دال في وصف حالة المحكمة العليا الأمريكية .

بات مسلماً في الفقه الدستوري الأمريكي، بــل وفي فقه المحكمة ذاتها أنها واحدة من أهم المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، يتبين لنا أن المحكمة العليا لم تعد تبالي بما توصف به من قبل البعض بأنها هيئة سياسية تضفي الشرعية على أعمال الأغلبية الحاكمة" كرد فعل طبيعي لكثرة تناول أحكامها على أنها بمثابة الموجه للسياسة الأمريكية في مناسبات عديدة.

وضعت نظريات فقهية لتفسير التوجه السياسي للمحكمة العليا وهي:

أولاً: نظرية الكاتب السياسي والقانوني الأمريكي جيرالد روزنبرغ Gerald (Rosenberg) ويرى أن المحكمة العليا غير مستقلة عن النظام السياسي والاجتماعي، ولا يمكن إحداث التغيير الاجتماعي عن طريق المحكمة إلا بتوافر الشروط وهي (مساندة تشريعية أو تنفيذية، سوابق غزيرة، مساندة شعبية، معارضة ضعيفة، إمكانية تطبيق أحكام المحكمة العليا عملياً) [٢].

(1) Robert A. Dahl, "|Decision Making in a Democracy: The Supreme Court as a National Policy Maker"|, (1976), Vol.|70|, No.1, |The American Political Science journal|, p.279-281.
(2) Robert Dahl, Ibid, 281-285

ثانياً: نظرية البروفسور الأمريكي في القانون الدستوري مارك غرابر (Mark Graber) يؤكد أن السياسة القضائية للمحكمة العليا نادراً ما تكـــون مستقلة عدا عدد محدود من الاستثناءات وذلك مرجعه إلى أن القضاة يرشحهم الرئيس ويؤكد ترشيحهم مجلس الشيوخ، ومن ثم ينتظر من القضاة أن يؤيدوا سياسة من عينوهم ، حل النزاعات الاجتماعية (عدا بعض الحالات الاستثنائية) يكون عن طريق المنتخبين من قبل الشعب وليس عن طريق المحكمة العليا المعين قضاتها ، و دور المحكمة ظهر فحسب بالنسبة للمسائل التي تكون فيها الأغلبية الوطنية غير قادرة على تسوية النزاع أو لا تريد الفصل فيه، مثلا تلك المتعلقة بالأمور الخلافية مثل الإجهاض والعنصرية والتي يرغب القادة السياسيون في حسمها بعيداً عن النظام السياسي ، فإن ميزت المحكمة تلك الأغلبية، فإنها تسير وفق هواها ، وعادة لا تقضى المحكمة بعدم الدستورية إلا عندما يصلها موافقة صريحة أو ضمنية من الفرعين المنتخبين الآخرين، وهكذا يخلص إلى أن المحكمة العليا تمثل صمام الأمان[١].

ثالثاً: نظرية البروفيسور الامريكي في القانون مارتن شابيرو (Martin Shapiro) يرى أن المحكمة العليا يجب رؤيتها كمؤسسة سياسية وليست قانونية، إذ يمزج القضاة الأفكار المختلفة ليستخلصوا منها ما يؤيد موقفهم السياسي، وهم يتعرضون لفحص أمور غير واضحة الحـــل ويحددون سياستهم التي سيتجهون إليها، ويلبسونها ثوباً قانونياً في إطار استخدام مبادئ نظام الحكم والحقوق الشخصية الدستورية، وهم مثل الساسة يفكرون في المسائل السياسية الكبيرة التي تواجه الأمة وتتعرض لها المحكمة ويبنون أحكامهم استناداً إلى الوقائع الماثلة ورؤيتهم عن المصلحة العامة والحياة الأفضل أكثر من اعتمادهم على التحليل القانوني[٢].

كما وضع بعض علماء السياسة في الولايات المتحدة أدلة يستدل منها بأن عمل القضاة ذو طبيعة سياسية وهي:

---

(١) هشام محمد فوزي، رقابة دستورية القوانين بين أمريكا ومصر، (دار النهضة العربية، القاهرة، مصر | ٢٠٠٦)، ص٧٩١-٧٩٢.

(2) Ronald Kahn, |"The Supreme Court, Constitutional Theory and Social Change"|, (1993), Vol.|43|, NO.3 , |Journal of Legal Education|, p.461-462.

١- دلالة المفهومية المحضة: مقتضاها أن المحكمة العليا وبعدّها أعلى درجة في سلّم القضاء، تستقل بتحديد المفاهيم النهائية للقيم المجتمعية مما يجعلها عرضة للدور السياسي، أو أن تعدل المحكمة ذاتها عن قضائها، سواء لتغير الظروف المحيطة بالموضوع أو لتغير في تشكيلها(١) .

٢- الدلالة التجريبية أو التطبيقية: مقتضاها أن السبب الذي يلجأ فيه الأميركيون تقليدياً إلى رفع الدعاوى القضائية لتحقيق أهداف سياسية (٢).

٣- دلالة البحث عن النفوذ أو الظهور: مقتضاها أن القضاة يقررون النزاعات بناءً على تفضيلاتهم وقيمهم الأيديولوجية بذلك يأتون دوراً سياسياً (٣).

٤-دلالة السياسة الموجهة: مقتضاها أن قضاة الدستورية قد يستغلون سلطة الرقابة بما لها من امتيازات لتحقيق مآربهم الشخصية وأهدافهم الخاصة ودعمهم للجهة الحزبية التي عينتهم(٤).

٥-الدلالة الآلية أو التلقائية: مقتضاها أن قرارات المحكمة العليا، وبحكم الواقع، عادة ما ترتب نتائج للأطراف كافة في النظام السياسي، بما فيها هؤلاء الذين لم يلجؤوا إليها متقاضين(٥)

في حين نرى أن الجمهور يتلقى المعلومات القليلة حول المحكمة وعملها يأتي بشكل كبير من خلال التغطية الإعلامية، وتميل تلك التغطية للمحكمة إلى التركيز على القضايا بدلاً من أن المحكمة كمؤسسة تفصل في النزاعات بالشكل القانوني، على نحو متزايد أصبحت "سياسية وحزبية" من حيث المضمون، وتغطي وسائل الإعلام الحالات المهمة عن كثب، تركز على "الفائزين" و"الخاسرين" السياسيين، يوضح هيت (Matthew P. Hitt) وسيرلز(Kathleen Searles)الباحثين في السياسية

(١) حسين أحمد مقداد، |"النظرية المعيارية في الدور السياسي للقاضي الدستوري"|، المجلد |٢|، العدد٢، |مجلة الحقوق| ، الإسكندرية، مصر، (٢٠١٨)، ص٩٨٩-٨٩٠.

(2) Richard Hodder, |"Six Notions of Political and the United States Supreme Court"|, (1992), Vol. |22|, No.1, |Williams British Journal of Political Science|, p. 4

(3) Pablo T. spiller & Rafaelgely, strategic judicial decision making, 2007, NBER working paper series No.w13321, p.10, (30/12/2023)

(٤) حسين أحمد مقداد، مصدر سابق، ص٩٩٥.

(٥) انظر هشام محمد فوزي، مصدر سابق، ص ١٢٤- ١٢٥.

الامريكية أن وسائل الإعلام تقدم مخرجات المحكمة في "إطار اللعبة" الذي يركز على الاستراتيجية والفائزين والخاسرين، أنه في عالم اليوم السياسي المستقطب، الميل المتزايد للأفراد للنظر إلى قرارات المحكمة على أنها "فوز" أو "خسارة" لفريقهم، فإن عدم الاتفاق على السياسات مع قرارات المحكمة سيؤدي بالأفراد إلى النظر إلى المحكمة على أنها "مكسب" أو "خسارة" لفريقهم بذلك يثبت أنها مؤسسة سياسية بشكل أكبر(١) .

إن استقلال المحكمة العليا عن الاتجاهات السياسية أمر مبالغ به" لأنه في الواقع وضع مستحيل، فالمحاكم تدخل تحت الهيكل التنظيمي للحكومة الفيدرالية، وتخضع بموجب ذلك التعريف إلى كونها هيئات سياسية، وإن عدم تسييس القضاء هو الانفصال عن العملية السياسية وعدم تأثر قرارات المحاكم باعتبارات تتعدى الإطار القانوني مستحيلاً أيضاً، إذا ما تم الأخذ بعمل المحكمة العليا بصفة خاصة وعمل المحاكم الأخرى بصفة عامة، فترجمة السمة السياسية والقانونية للمحكمة العليا، يرجع إلى اتخاذها قرارات مهمة في قضايا كبرى الأمر الذي يثير اهتماما عاما حول هذه القرارات ويدفع البعض لمحاولة التأثير فيها، وكذلك فان تعيينات القضاة تثير المعارك السياسية و قضاة المحكمة العليا يأخذون في اعتبارهم ردود فعل الكونجرس تجاه قراراتهم، إذ إن أعضاء الكونجرس يبدون اهتماماً بأحكام المحكمة العليا، بل ويتمتعون ببعض السلطات التي تؤثر في عملها، فضلاً عن ذلك تأثير الفلسفة أو المعتقدات السياسية للقضاة في عمليات التصويت التي يجرونها لاتخاذ القرار، بذلك يستمد الدور الذي تؤديه المحكمة العليا في صنع السياسة من واقع أنها تقوم بتفسير الدستور والقانون فقضايا السياسات العامة تأتي أمام المحكمة في صورة نزاعات قانونية يجب حلها فعندما تختار المحكمة تفسير معين يصبح سياسة أو سابقة قضائية تصبح لازمة الاتباع وعلى السلطات الأخرى احترامها(٢).

نذهب بأن القضاء الدستوري يجمع بين الصفة القانونية والسياسية، إلا أن الصفة السياسية هي الطاغية بالنموذج الأمريكي بشكل أكبر ولا يمكن التغاضي عنها أو تجاوزها

(1) Logan Strother & Shana Kushner Gadarian, |"Public Perceptions of the Supreme Court: How Policy Disagreement Affects Legitimacy"|, (2022), Vol. |20|, No.1, |The Forum journal|, p. 93-94.

(٢) عصام سعيد عبد العبيدي، الرقابة على دستورية القوانين، (أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة الموصل، العراق| ٢٠٠٧)، ص١٨٨

للعوامل والأسباب التي سبق ذكرها، مما يجعله فريداً عن بقية دول العالم الذي يحاول أن يغطي أو لا يشير إليها بشكل واضح، في حين تقبل الفقهاء والشعب الأمريكي للدور السياسي للمحكمة العليا .

المطلب الرابع

علاقة المحكمة العليا بالسلطات الاخرى

لم يكن للمحكمة العليا في السنوات الأولى لنشأة الدولة الامريكية دوراً مؤثراً يرقى بها لتكون صاحبة قرار مؤثر في السلطتين التشريعية والتنفيذية أو مساواتهما لذا كان قضاة المحكمة العليا يتخلون عن مراكزهم سعياُ وراء مناصب في محاكم الولايات[(١)].

يرجع ذلك لأن واضعي الدستور البنية الحكومية الثلاثية في أميركا في دستور عام ١٧٨٧ م، عدّوا أن السلطة القضائية هي الأقل سياسة وقوة بين الفروع، لا يتم انتخاب قضاة المحكمة العليا الستة، يتم تعيينهم من قبل الرئيس وتثبيتهم من قبل مجلس الشيوخ، تفويض المسؤولية للمحكمة للنظر في القضايا التي تثير قضايا فيدرالية، سواء كمحكمة موضوع أصلية أو في استئناف[(٢)]، والكونجرس مختص بتنظيم اختصاص المحكمة العليا وعدد أعضائها، بعدها توسعت سلطة المحكمة العليا وتغير اتجاه سياستها نتيجة لقراراتها القضائية في أوائل القرن التاسع عشر، وفي عام ١٨٠٣ م، وضع رئيس المحكمة العليا جون مارشال(John Marshall) المحكمة على الطريق نحو قوتها العظمى الحالية، إذ أنشأ الحكم في قضية ماربوري ضد ماديسون (Marbury v. Madison) سلطة المراجعة القضائية، مما جعل المحكمة العليا هي المفسر النهائي للدستور[(٣)]، مما حدى بالبعض إلى تسمية المحكمة العليا بحكومة القضاة*.

(١) حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٢

(٢) ينظر المادة (٢/٣)، دستور الولايات المتحدة الامريكية لسنة ١٧٨٩ المعدل لسنة ١٩٩٢ النافذ

(3) CHRISTOPHER GILL, The History of the US Supreme Court, 1787–1937"2023 (https://www.gilderlehrman.org /sites/default/files/2023-12/HistorySupremeCourt_2023_FillForms.pdf)(21/12/2023)=

ويذهب الدكتور منذر الشاوي، إلى أن الأحكام الصادرة من قضاة المحكمة العليا في تفسير الدستور كانت مشوبة بأراداتهم، بحيث تحل هذا الأخيرة محل النص، ويبقى هذا النص المفـــسـر طالما لم يُعدّل أو يُلغى بالتعديل الرسمي، ونتاج ذلك خلق القضاة لأنفسهم دستورهم الذي حل محل الدستور القديم إلا أن إرادة هؤلاء القضاة على الأغلب تدور فـــي فلـــك روح الدستور، أو المبادئ العامة للدستور الأمريكي وهي في الحقيقة انعكاس للمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن واقعهم وانتماءاتهم الطبقية [1].

=* في عام ١٩٢١، نشر إدوارد لامبرت، أستاذ القانون في ليون (فرنسا) والمتخصص في الدراسات المقارنة ومؤسس معهد القانون المقارن، كتابًا بعنوان (Legouvernement des juges et la luttecontre la législationsociale aux États-Unis) حكومة القضاة ومكافحة التشريعات الاجتماعية في الولايات المتحدة، وبالتالي خلق عبارة "حكومة القضاة" للإشارة إلى نظام غير مقيد للمراجعة القضائية كانت نقطة انطلاقها في عام ١٨٨٠ تقريبًا، ادعى لامبرت، تحولت المراجعة القضائية من مجرد تنظيم السلطات العامة المنفصلة إلى الأحكام حول مدى ملاءمة التشريع، وأن تطورين، كانا حاسمين في توسيع المراجعة القضائية الأمريكية، الأول: كان وجهة النظر القائلة بأن الإجراءات القانونية الواجبة، لها عنصر جوهري قابل للتنفيذ، مما أدى إلى بناء واسع النطاق للحقوق في الحرية والملكية والعقود، ثانياً: إن الأساليب الأمريكية في البناء القانوني كانت على نفس القدر من الأهمية، حيث استبدلت حكم المحكمة حكم الكونجرس، ووفقًا لامبرت ان العجز التشريعي لا يؤدي إلى زيادة السلطة القضائية فحسب، بل إنه يخلق عدم ثقة عامة وعداء تجاه السلطة القضائية والتهديد بالمراجعة القضائية للتعديلات الدستورية بذلك احتمال سيطرة السلطة القضائية على النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يشكل تهديداً لأي مجتمعحر، وخلص لامبرت إلى أن مثل هذا الوضع لم يكن بسبب الظروف الأمريكية فحسب، بل أيضًا بسبب الطبيعة المحافظة والطموحة للقانون ومهنة المحاماة نتيجة لهذا النشاط القضائي المتزايد، أصبح لدى الأمريكيين حماية قضائية أكثر فعالية للحريات الفردية .

See Michael H. Davis, |"A Government of Judges: An Historical Re-View"|, (1987) Vol. |35|, No. 3, |The American Journal of Comparative Law|, p. 559- 562

(١) بيرفان رمزي سعيد، تعديل الدستور في الدولة الفيدرالية، (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون جامعة صلاح الدين اربيل |٢٠٠٦)، ص١١٨.

بذلك اصبحت تلعب دوراً هاماً في الحكم الأمريكي ولا سيما في تحليل العلاقات بين السلطة القضائية والسلطات الاخرى التي تعمل في الامور السياسية، باعتبار أن القضاة ليست اصواتهم محايدة تتحدث بلسان القانون فقط، بل أن لهم دوراً في تحديد السياسة عن طريق أحكامهم[١].

ووضع خليفة مارشال، القاضي روجر بروكتاني(Roger Brooke Taney) المحكمة على مسار سياسي أكثر من خلال محاولة حل قضية العبودية وتجنب الحرب الأهلية القادمة من خلال قراره في قضية دريد سكوت ضد ساندفورد (DredScott v. Sandford) حرم هذا القرار حقوق الإنسان الأساسية لرجل مستعبد تم نقله مؤقتًا إلى دولة حرة، مما ساعد على إثارة الحرب الأهلية والتي امتدت من عام ١٨٦١ ولغاية ١٨٦٥ م[٢] .

في تلك الفترة انطلقت قوى قوية في المجتمع آنذاك وهي الأوليغارشية الجديدة (رجال الأعمال) حيث تم إنشاء مجموعة جديدة من الأعراف من قبل هؤلاء السادة الجدد، وقد تطور اقتصاد جديد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ما أعطى الاقتصاد الأمريكي القدرة على المنافسة والصناعة زخمها، بموازاة ذلك كان هناك اجتهاد قضائي جديد لتعزيز المزايا المكتسبة، هو إحياء مذاهب القانون الطبيعي في عمل المحكمة العليا، وفي هذه الفترة كان في الأساس تقديسًا للأوليغارشية الجديدة وفقًا للطقوس القديمة للمجتمع السياسي الأمريكي في مواجهة تنظيم العمل وتشريعات الدولة التي تكبح الشركات، أسست المحاكم مبدأ للدفاع عن الملكية على أسس أكثر استدامة وأكثر جوهرية حتى من الدستور، وان حق الملكية مستمد من الطبيعة ، والذي تم التعبير عنه في فلسفة جون لوك (John Locke)، وصدق عليه الشعب الأمريكي في إعلان الاستقلال، إن الاعتماد على مجرد دساتير وهي من صنع الإنسان لتبرير الضوابط الاجتماعية، أمر محفوف بالمخاطر

(١) آلاء حسن عيدان، الحدود الدستورية لسلطة المشرع في تنظيم الحقوق والحريات العامة، (رسالة ماجستير مقدمة لجامعة بغداد، كلية القانون ، العراق [٢٠١٩]، ص١٦٨.

(2) CHRISTOPHER GILL, Op. Cit, p. 5.

لأن السلطة الأكبر هي التي تحدد حقوق الملكية كانت فوق مجرد الرجال، وظهر مبدأ جديد وهو مبدأ الحرية المدنية، الذي أصبح في المحكمة العليا حقاً للملكية [١] .

تطور القضاء ليصبح أقوى مؤسسة فيالدولة، وكثرة الأدلة على أن المحاكم، تفسد العدالة بنفس القدر تقريبًا الذي تطبقه فيه، اجتمعت السوابق والإجراءات لإصدار قانون للأغنياء وآخر للفقراء، وتفكيرها المستمر إلى جانب الطبقات الغنية والقوية والمتميزة، أوصل المحكمة إلى حالة من الفوضى تتعارض مع الروح الديمقراطية، واغتصاب سلطة إعلان القوانين غير دستورية ومن خلال افتراض قراءة وجهات نظرهم الخاصة في القوانين دون النظر إلى النية الواضحة للمشرعين، أصبحت هي المؤسسة العليا لوضع القانون، إذ أخذوا لأنفسهم سلطة لم تكن من المفترض أن يمارسوها قط،مورست بشكل عام من جانب القلة من الأثرياء والأقوياء، بذلك أصبح القضاة جزءا من هذه الطبقة و يمكن تسميتهم بالفعل "الأوليغارشية القضائية"[٢].

اكد قضاة المحكمة العليا هذه السلطة، مثال ذلك ما قاله رئيس المحكمة هيوز (Hughes) سنة ١٩٠٨مانه: "نحن محكومين من قبل دستور، ولكن هذا الدستور هو ما يقول عنه القضاة " وفي قول آخر:"أن قلة من بلدان العالم الحديث نجدها تمنح محاكمها سلطة ونفوذ ما تتمتع به المحكمة الأمريكية العليا وقضاتها من سلطة ونفوذ كبيرة "[٣]، كما ذهب القاضي فرانكفورتو (Frankfurt) إلى القول: "إن المحكمة العليا هي الدستور"[٤].

واجهت المحكمة العليا معارضة شديدة لدورها، منها الهجوم الشديد الذي شنه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أندرو جاكسون (Andrew Jackson)نتيجة حكمها في قضية ووستر ضد جورجيا (Worcester v. Georgia) سنة (١٨٣٢) ، إذ

(1) Earl Latham, |"The Supreme Court as apolitical Institution"| ,(1947), Vol.|31|, No.3, |Journal of the state bar association|, P. 218.

(2) Gilbert E. Roe , our judicial oligarchy (published by B.W. Huebsch New York ,united states of America | 1912), P.vi- vii.

(٣) عاصم حاكم عباس، مصدر سابق، ص٤٤٨.

(٤) عادل الطبطبائي، الحدود الدستورية بين السلطتين التشريعية والقضائية، (ط١، لجنة التأليف والتعريف والنشر جامعة الكويت، الكويت |٢٠٠٠)، ص٥٠٨.

ذهبت المحكمة برئاسة القاضي مارشال (Marshall) بأن الأمة الهندية شيروكي مستقلة وذات سيادة، ولا تخضع لقوانين جورجيا التي تقع فيها، وعندها أعلن الرئيس الأمريكي جاكسون بأن مارشال أصدر هذا الحكم ولنرى كيف سينفذه، وذهبت التعليقات إلى أن سلطة المحكمة تستمد من قبول أحكامها، ورفض جاكسون سيادة شيروكي واستخدم القوات الفيدرالية لإخضاعهم، تحدى مارشال إدارة جاكسون ولكنه يأس من تصرف الرئيس جاكسون وأعلن أن الحاضر مظلم بشكل كبير، كما أن المستقبل غير واعد، ثم اعقبه هجوم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت في سنة (١٩٣٧) م على المحكمة العليا الاتحادية ابان عرض لبرنامج الاصلاح الاقتصادي(١).

قاد روزفلت الجهود الرامية إلى إنهاء الكساد الكبير الذي حصل بعد انهيار أسواق الاعمال والاقتصاد في وول ستريت سنة ١٩٢٩م، والتعامل مع نتائج الحرب في أوروبا (الحرب العالمية الأولى) وانخفاض الناتج الوطني بشكل حاد وارتفاع معدلات البطالة التي بلغت ٢٥٪، و إصابة الصناعة بالشلل وتفاقم إفلاس البنوك، شعر الجمهور بالخوف ولجأوا إلى الحكومة طالبين للمساعدة وجاءت مساعدتهم في شكل الصفقة الجديدة(New Deal) والبرامج والتشريعات التي أنشأتها إدارة روزفلت، و قدم من خلال الصفقة الجديدة المساعدات للمحتاجين ، وتفاخر روزفلت قائلاً: "إن هذه الإدارة هي التي أنقذت نظام الربح والمشاريع الحرة بعد أن تم جره إلى حافة الهاوية"، روجت المحكمة العليا بقوة لفلسفة رأسمالية عدم التدخل، وهي وجهة النظر القائلة بأن الحياة الاقتصادية للأمة يتم تقديمها على أفضل وجه من خلال التدخل غير الحكومي، والقليل من التنظيم للأعمال التجارية والنشاط الاقتصادي، والسماح للسوق بالعمل بحرية والتنظيم الذاتي(٢).

شعرت المحكمة العليا أن تأثيرها في المجتمع الأمريكي بدأ يتقلص بعد تولي الرئيس فرانكلين روزفلت رئاسة الدولة ومناداته بتطبيق سياسة جديدة في المجالات كافة،

---

(١) محمود علي احمد مدني، دور القضاء الدستوري في استجلاء المفاهيم الدستورية، (دار النهضة العربية، القاهرة، مصر | ٢٠١٦)، ص٩٢٦.

(2) See Isaac Unah, Op. Cit, p.84.

See Jim F. Couch & others, |"NEW DEAL AGRICULTURAL APPROPRIATIONS:APOLITICAL INFLUENCE"|, (1998) ,Vol.|24|, No.2| ,Western. Economic Journal|, p.137.

مما حدا بالمحكمة العليا الى معارضة السياسة الجديدة والحكم بعدم دستورية بعض القوانين التي ترمي إلى ذلك[١]، في السنوات الثلاث من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٦ م، تم الغاء (١٢) قانوناً وهذا الغزو السريع من قبل القضاة وهيمنتهم على الحياة السياسية أدى إلى الشلل الحكومي وأجهد العملية الديمقراطية إلى أبعد مما قد تكون قادرة على تحمله[٢]

من القوانين التي أبطلتها المحكمة المتعلقة ببرنامج روزفلت (الصفقة الجديدة New deal) منها قانون الضمان الاجتماعي وبرامج تعويض البطالة[٣]، قانون التكييف الزراعي معتبرة أن القانون كان خارج نطاق سلطة الكونجرس في فرض الضرائب والإنفاق لأنه تجاوز السلطات المخصصة للولايات في التعديل العاشر[٤]، أسقطت القوانين التي تحمي العمال وتنظم الصناعة على أساس أن الكونجرس يفتقر إلى السلطة بموجب بند التجارة تنظيم وسائل الإنتاج "المحلية" مثل المصانع والمناجم والمزارع[٥].

نظرا لتعنت المحكمة العليا وعدم استجابتها للمتغيرات الجديدة ذهب بعض الشراح إلى القول إن السلطة القضائية كانت تصون الأرستقراطية المالية وتقف في وجه السلطتين التشريعية والتنفيذية المنبثقتين عن الشعب، فلما قامت حركة الإصلاح الاجتماعي، واتجهت الرغبة نحو تبديل النظام الاقتصادي كانت السلطة القضائية هي الدرع الذي يحتمي فيه أصحاب الثروة الأمريكيين، إذ وقفت المحكمة العليا تحمي النظرية التقليدية في الحرية

(١) حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٣.

(2) ALpheus Thomas Mason, |"politics and the supreme court: president Roosevelets proposal"|, |University of Pennsylvania Law Review And American Law Register|, Vol. |85|, No. *7*, (1937), p. 666.

(3) John Q. Barrett, |"Attribution Time: Cal Tinney's 1937 QuipA Switch in Time'll Save Nine"|, (2021), Vol. |73|, No.2, |Oklahoma Law Review journal|, p. 230.

(4) Ernest A.Young, |" Does the supreme court follow the economic Returns? A Response to amacrotheory of the court"|, (2009), Vol. |58|, No. 7, |Duke Law Journal|, p. 1770.

(5) Wilson R. Huhn, |"In Defense of the Roosevelt Court"|, (2007), Vol. |2| و No. 1, |Florida A & M University Law Review|, p.34.

الاقتصادية، وقد واجهت المحكمة العليا هجوماً شديداً من الرئيس فرانكلين روزفلت ومؤيديه ومن الرأي العام الأمريكي[١].

على أثر ذلك أعلن روزفلت خطته لإصلاح المحكمة العليا في رسالة إلى الكونجرس في ٥ فبراير ١٩٣٧ م، وأعقب ذلك خطاب إذاعي في ٩ مارس ١٩٣٧م،صور القضية على أنها صراع بين الحكومة الشعبية والأوليغارشية القضائية غير المنتخبة المصممة على منع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لعلاج أزمات الأمة المتفاقمة، قال فيه:" لقد نصبت المحكمة نفسها بشكل غير لائق باعتبارها هيئة تشريعية عليا تقرأ في الدستور كلمات وتداعيات ليست موجودة، والتي لم يكن من المفترض أن تكون موجودة أبدًا، فقد وصلنا كأمة إلى النقطة التي يتعين علينا فيها اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ الدستور من المحكمة والمحكمة من نفسها، نريد محكمة عليا تحقق العدالة بموجب الدستور، نريد حكومة القوانين وليس حكومة الرجال"[٢].

تضمن اقترح روزفلت مشروع لقانون يسمح له ذلك بترشيح قاضٍ إضافي لكل قاضٍ في المحكمة العليا خدم لمدة عشر سنوات أو أكثر ورفض التقاعد في سن السبعين، وبما أن ستة قضاة تجاوزوا السبعين في ذلك الوقت اعتمد روزفلت على عدم الكفاءة والقدرة للنظر في القضايا الكثيرة المعروضة أمامهم وتأثير كبر السن عليهم لذا يحتاجون مساعدة من الأيادي الشابة[٣]، أوضح روزفلت أن خطته تهدف إلى إخراج المحكمة من عصر الخيول والعربات حتى تتمكن من دعم مبادرات الصفقة الجديدة[٤].

أثار مشروع قانون الإصلاح القضائي لعام ١٩٣٧م (court– packing) معارضة سريعة وواسعة النطاق، لقد حدد العديد من الليبراليين استخدام الرئيس لمعيار السن باعتباره حيلة مخادعة كما إنه لايزال ينظر الى المحكمة العليا كمؤسسة موقرة، وإن

---

(١) حميد حنون خالد ، مصدر سابق ، ص٧٣

(2) Eduard A. Lopez|" Constitutional Backgroundto the Social Security Act of 1935"|, (1987), Vol. |50|, No. 1, |Social Security Bulletin journal|, Page 9.

(3) David Kosař, |"Comparative court-packing"|, (2003), Vol. |21|, No.1, |International Journal of Constitutional Law|, p. 91.

(4) Mark Tushnet, |"The Hughes Court and Radical Political Dissent: The Case of Dirk De Jonge and Angelo Herndon"|, (2012), Vol. |28|, Issue 2, |Georgia State University Law Review|, p.44.

عددًا كبيرًا من اعضاء الكونجرس مستاؤون من الهجوم الصارخ على حيوية كبار السن، حتى من مما كانوا مؤيدين لبرنامج الصفقة الجديدة، وبالتالي تم رفض مشروع قانون الإصلاح [١].

في الأخير تراجعت المحكمة عن موقفها المعارض لبرنامج روزفلت وقضت بدستورية القوانين الاقتصادية الهامة كما أصدرت عددًا من القرارات التي مثلت تحرراً ملحوظًا لمبادئها الدستورية، بما في ذلك نظريتها عن الفيدرالية في ٢٩ مارس ١٩٣٧م، أيدت المحكمة العليا دستورية قانون الحد الأدنى للأجور في ولاية واشنطن، ويعكس القرار تغييرًا في الموقف بشأن مسألة سلطة الدولة في التنظيم بطريقة تؤثر سلبًا على المصالح التجارية كان قرار عام ١٩٣٧ م بمثابة تراجع عن نظرية المحكمة الخاصة بالإجراءات القانونية الواجبة ولم يتضمن بشكل مباشر تغييرًا في عقيدتها الفيدرالية ومع ذلك، وفي ١٢ أبريل ١٩٣٧م أيدت المحكمة قانون علاقات العمل الوطنية لعام ١٩٣٥مسرعان ما أصبح من الواضح أن المحكمة كانت تتخلى عن مبادئها المحافظة عمومًا لصالح مبادئ أكثر ليبرالية[٢].

وهكذا انتهى ما سمي بعهد "الأوليغارشية القضائية" التي امتدت من فترة الحرب الأهلية لغاية عام ١٩٣٦، هذا العهد الذي عدّ فيه القضاة أنفسهم مشرعين فأحلوا أنفسهم محل المشرع العادي، وذلك بتعرضهم للرقابة على ملاءمة التشريعات وقد استند القضاة في قيامهم بذلك على التفسير الواسع لشرط الطريق الواجب قانوناً [٣].

إلا إنه مع تغير موقف المحكمة، لا تزال تواجه معارضة لدورها، وحديثاً هاجم الرئيس باراك أوباما في خطابه عن حالة الاتحاد سنة ٢٠١٠م المحكمة العليا الاتحادية وانتقدها بشدة إبان حكمها في قضية مواطني المتحدة ضد اللجنة الفيدرالية للانتخابات سنة ٢٠١٠ م، وذلك لفتحها الباب أمام المصالح الخاصة بما في ذلك الشركات الأجنبية لتنفق دون حدود في الانتخابات الأمريكية، كما أن أوباما أعلن في كتابه الأكثر مبيعاً وفقاً لنيويورك تايمز أنه:"

(1)Walter Hixson, the 1938 Kentucky Senate Election: AlbenBarkley,the New Deal & the Defeat of Governor A.B. "Happy" Chandler (athesis presented to the faculty of the department of history western Kentucky university | 1981), P.31.

(2) Eduard A. Lopez, Ibid , Page 10

(٣) علي الباز ، مصدر سابق ، ص٢٣٩

لقد فقد التقدميون الكثير من الثقة في الديمقراطية بالاعتماد على المحاكم لتقرر حقوقنا وأيضاً قيمنا"، كان يقصد بمقولته المحكمة العليا الاتحادية [١]، مما يؤكد أن العلاقة بين المحكمة العليا وغيرها من سلطات الدولة بالرغم من تغير توجهات المحكمة بقي مشحوناً نظراً" لأن القضايا التي تنظر فيها ذات طابع سياسي بامتياز وتأثير الحزبين على القضاة بذلك سوف يستمر هذا الوضع ولن ينتهي إلا إذا تم تغيير او تعديل الدستور فيما يخص المحكمة وإن كان ليس بالأمر السهل وهذا ما نراه يساهم في حل الإشكالية .

المطلب الخامس

تطبيقات قضائية للمحكمة العليا ذات الأثر السياسي والاقتصادي

في هذا المطلب نتناول بشكل مختار بعض من أبرز القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً وكان لها أثر على عمل الحكومة والمجتمع الأمريكي:

أولاً: قضية مينور ضد هابيرسيت (MINOR v. HAPPERSETT.) سنة ١٨٧٤، طعنت المواطنة فيرجينيا مينور في قرار مسجل سانت لويس بمنعها من التسجيل للتصويت قالت مينور، إن النساء مواطنات أمريكيات وأن التصويت كان "امتيازًا" للمواطنة التي يحميها التعديل الرابع عشر، رفضت المحكمة العليا ادعاء مينور، وصرحت أن النساء مواطنات أمريكيات، إلا أن التصويت ليس من حقوق المواطنة الوطنية،وبدلاً من ذلك، والدستور ترك مسألة حق المرأة في التصويت للولايات، دستور الولايات المتحدة لا يمنح حق الاقتراع لأي شخص، وأن دساتير وقوانين الولايات العديدة التي تتعهد بهذه الثقة المهمة للرجال وحدهم ليست بالضرورة باطلة[٢]، يتبين لنا إن المحكمة لم تراعي المساواة بحق التصويت بين الرجل والمرأة وحصرته للرجل ويفهم من هذا القرار أن المحكمة راعت التوجه الذي كان سائداً في ذاك الوقت في سيطرة للرجال على الساحة السياسية وان افساح المجال أمام المرأة سيخلق جو من المنافسة والصراع وعدم الاستقرار وهذا ما يسبب ازعاجا للطبقة الغنية المتحكمة بأمور البلد، مع ذلك لم يبقى الـمر على حاله مع التعديل التاسع للدستور الامريكي سنة ١٩٢٠ الذي سمح للنساء بحث التصويت.

(١) محمود علي احمد مدني ، مصدر سابق ، ص٩٢٦-٩٢٧

(2)US. Supreme court website :
https://supreme.justia.com /cases/federal/us/88/162/

ثانياً: قضية بليسي ضد فيرجسون (PlessyV.Ferguson) سنة ١٨٩٦، وضعت لويزيانا قانون العربات المنفصلة، الذي يتطلب عربات سكة حديد منفصلة للسود والبيض، في عام ١٨٩٢، وافق هومر بليسي (الذي كان قوقازيا في السابعة من عمره وأسود تقنيا بموجب قانون لويزيانا) على المشاركة في اختبار لتحدي القانون، عندما طلب من بليسي إخلاء السيارة المخصصة للبيض فقط، رفض وتم اعتقاله، اثير تساؤل هل ينتهك قانون العربات المنفصلة التعديل الرابع عشر؟ رأت المحكمة أن قانون الولاية دستوري، واعترف القاضي براون بأن التعديل الرابع عشر يهدف إلى تحقيق المساواة المطلقة بين الأجناس أمام القانون، لكنه رأى أن المعاملة المنفصلة لا تعني دونية الأمريكيين من أصل أفريقي باختصار، ولا يشكل الفصل في حد ذاته تمييزاً غير قانوني،في المقابل عارض جون مارشال هارلان أحد قضاة المحكمة قائلاً إن الدستور كان مصابًا بعمى الألوان [١]، ونحن نؤيد ما قاله القاضي جون وإن المحكمة بقرارها هذا أكدت الفصل بين المواطنين على اساس العرق، وهذا يناهض مبدأ المساواة ويعزز الطبقية في المجتمع .

ثالثاً: قضية لوشنر ضد نيويورك (Lochner v. New York) سنة ١٩٠٥، وضعت ولاية نيويورك قانونًا يُعرف باسم (قانون المخابز)، والذي يمنع الخبازين من العمل أكثر من (٦٠) ساعة في الأسبوع أو (١٠) ساعات يوميًا، واتهم لوشنر بالسماح لموظف بالعمل أكثر من (٦٠) ساعة في الاسبوع الواحد ،وحكم عليه بغرامة قدرها ٢٥ دولارًا، وبعد مرور بضع سنوات حكم عليه مرة ثانية بغرامة قدرها ٥٠ دولارًا في حين أن لوشنر لم يطعن في إدانته الأولى، فقد استأنف الحكم الثاني، لكن محكمة الولاية رفضت ذلك، قدم طعناً أمام المحكمة العليا، اثير سؤال هل ينتهك قانون المخابز الحرية التي يحميها بند الإجراءات القانونية الواجبة في التعديل الرابع عشر؟ أبطلت المحكمة العليا قانون المخابز وأكدت الأغلبية أنه يتعارض مع حرية التعاقد، وبالتالي حق التعديل الرابع عشر في الحرية الممنوح لصاحب العمل والموظف [٢]، يتبين لنا أن المحكمة حمت حرية التعاقد دون الموازنة بين

(1)US.Supreme court website :
https://supreme.justia.com/cases/federal/us/163/537/
(2)US. Supreme court website :
https://supreme.justia.com /cases/federal/us/198/45/

الطرفين والأخذ بالاعتبار مراعاة للحالة الإنسانية وحق العامل في الحصول على الراحة بعد جهد طويل يبذله في اداء مهامه .

رابعا: قضية بيلي ضد شركة دريكسيل للأثاث (Bailey v. Drexel Furniture Company) سنة ١٩٢٢ م، أصدر الكونجرس (قانون الإيرادات) لعام ١٩١٩، والذي يُسمى أيضًا (قانون ضريبة عمالة الأطفال) وبموجب القانون سيتم تقييم الشركات التي توظف أطفالاً دون سن الرابعة عشرة بنسبة عشرة بالمائة من أرباحها السنوية خلال نفس العام الذي تم فيه إقرار القانون، تم اكتشاف انتهاك شركة Drexel Furniture Company له وطُلب منها دفع ما يزيد عن ٦٠٠٠ دولار كضرائب، وهو ما فعلته تحت الاحتجاج، أُثير سؤال هل انتهك الكونجرس الدستور باعتماده قانون ضريبة عمالة الأطفال في محاولته تنظيم عمالة الأطفال، وهي السلطة المخصصة للولايات بموجب التعديل العاشر؟ وجدت المحكمة أن قانون الضرائب على عمل الأطفال كان ينتهك الدستور لأنه يتعدى على اختصاص الولايات في اعتماد وإنفاذ قوانين عمل الأطفال، جادل رئيس المحكمة العليا تافت بأن قانون الضرائب المعني فعل أكثر بكثير من مجرد فرض "قيود عرضية" ولكنه مارس تأثيراً حضريا وتنظيمياً افي مجال ليس للكونغرس سلطة قضائية عليه خشي تافت من أن يؤدي التمسك بهذا القانون إلى تدمير سيادة الدولة وتدمير جميع القيود الدستورية لسلطات الكونجرس، من خلال السماح للأخير بإخفاء التشريعات التنظيمية المستقبلية تحت عباءة الضرائب[1] بذلك يتبين لنا ان المحكمة راعت اصحاب العمل وقللت من تدخل الدول في تنظيم الاعمال الاقتصادية والتجارية .

خامساً: قضية شركة شيشتر للدواجن ضد الولايات المتحدة (A. L. A. Schechter Poultry Corporation v. United States) سنة ١٩٣٥، بموجب قانون التعافي الصناعي الوطني، سمح الكونجرس للرئيس بتنظيم بعض الصناعات من خلال توزيع سلطة تطوير قواعد السلوك بين مجموعات الأعمال ومجالس الإدارة في تلك الصناعات، ولم يوفر القانون معايير للرئيس أو مجموعات الأعمال في تنفيذ أهدافه، عندما تم اتهام شركة شيشتر للدواجن بانتهاك قانون الأعمال الذي يحكم صناعة الدواجن في مدينة نيويورك،

(1)US. Supreme court website :
https://supreme.justia.com /cases/federal/us/259/20/

زعمت أن القانون كان انتهاكًا غير دستوري لمبدأ عدم التفويض، أثير تساؤل هل قام الكونجرس بشكل غير دستوري بتفويض السلطة التشريعية للرئيس من خلال منحه سلطة تنظيم بعض الصناعات دون توفير معايير إرشادية أيضًا؟ رأت المحكمة بالإجماع أن القانون "لم يسبق له مثيل" وكان تفويضًا غير دستوري للسلطة التشريعية،لا يمكن السماح للرئيس بأن يكون له سيطرة مطلقة لإصدار أي قوانين يعتقد أنها ضرورية لتحقيق هدف معين ولم يضع القانون قواعد أو معايير لتقييم النشاط الصناعي، مما يعني أن الكونجرس فشل في توفير المبادئ التوجيهية اللازمة لتنفيذ هذه العملية التشريعية وظيفيًا [1]، نرى صحة ما ذهبت إليه المحكمة في انه لا يمكن إعطاء السلطة لأي جهة في وضع قانون بشكل مطلق لتحقيق غرض معين دون تحديد معايير لذلك، إلا أنه مَكن المحكمة التي كانت تقصد ضمنياً في قرارها هذا في إعطاء الأعمال الخاصة الحرية التامة ومنع أي تدخل من الدولة في تنظيمها.

سادساً: قضية الولايات المتحدة الأمريكية ضد بتلر (United States v.Butler) سنة ١٩٣٦م، فرض الكونجرس حسب قانون التكييف الزراعي لعام ١٩٣٣م ضريبة تجهيز على السلع الزراعية، والتي سيتم من خلالها إعادة توزيع الأموال على المزارعين الذين وعدوا بتقليص مساحاتهم المزروعة، ويهدف القانون إلى حل أزمة أسعار السلع الزراعية التي تسببت في إفلاس العديد من المزارعين، تم منح سلطة تحديد المحاصيل التي ستتأثر إلى وزير الزراعة، قرر أن أحد المحاصيل يجب أن يكون من القطن، وتلقى بتلر مطالبة ضريبية كمستلم لشركة.Hoosal Mills Corp، وهي شركة معالجة للقطن، أثير تساؤل هل تجاوز الكونجرس سلطاته الضريبية والاتفاقية الدستورية بهذا القانون؟ أعلنت الأغلبية أن القانون غير دستوري" لأنه حاول تنظيم ومراقبة الإنتاج الزراعي، وهو مجال مخصص للولايات يقع الإنتاج الزراعي تاريخياً خارج نطاق سلطة الحكومة الفيدرالية لتنظيمه ورغم أن الكونجرس يتمتع بسلطة فرض الضرائب وتخصيص الأموال، فإن تلك الأنشطة في هذه الحالة لم تكن سوى وسيلة لتحقيق غاية غير دستورية .وهذا يعني أن الكونجرس كان يستخدم قوة الإنفاق كآلية إنفاذ للسيطرة على النشاط الذي كان بالكامل ضمن سلطة

(1)US. Supreme court website :
https://supreme.justia.com /cases/federal/us/295/495/

الولايات. وبالتالي فإن القانون ينتهك الدستور[١]، بذلك اعطت المحكمة الحرية للإنتاج بالعمل دو تدخل أو تنظيم من الكونجرس.

سابعاً :قضية ويست كوست ضد باريش (West Coast V. Parrish) سنة ١٩٣٧م التي شهدت تحول في موقف المحكمة العليا عن اتجاهها التقليدي السابق في مجال المساواة بين الرجل والمرأة، إذ أكدت المحكمة دستورية قانون ولاية واشنطون، والذي نظم مجلساً يتولي وضع حد أدنى للأجور بالنسبة للمرأة في المهن المختلفة بحسبان أن ذلك القانون يحقق المصلحة العامة بمراعاته للضعف النسبي لدى المرأة، عدّت المحكمة أن مثل هذه التشريعات تتفق مع شرط الوسائل القانونية السليمة، وألغت سوابقها القديمة المناقضة لهذه الفكرة وأيدت التشريعات الصادرة عن الكونجرس أو الولايات والتي تضع حداً أدنى لأجرة المرأة أو حداً أقصى لساعات العمل[٢] .

ثامناً: قضية الولايات المتحدة ضد شركة داربي لامبر(United States v. Darby Lumber Co) سنة١٩٤١، شهدت تغير في موقف المحكمة فيما يتعلق بتدخل الدولة في تنظيم الاعمال، أصدر الكونجرس قانون معايير العمل العادلة لتنظيم العديد من جوانب التوظيف، بما في ذلك الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية وعمالة الأطفال عندما قام أحد مصنعي الأخشاب، داربي، بشحن الخشب خارج الولاية، تم القبض عليه لانتهاكه قانون معايير العمل، تم رفض التهم الموجهة إليه" لأن محكمة المقاطعة الفيدرالية وجدت أن قانون معايير العمل غير دستوري، وسببت المحكمة أن التأثيرات المحتملة لقانون معايير العمل العادلة على الأنشطة داخل الولايات تنتهك بند التجارة، أثير تساؤل هل كان القانون ممارسة مشروعة لسلطة الكونجرس في تنظيم التجارة بين الولايات؟ أيدت المحكمة بالإجماع قانون معايير العمل ورأت المحكمة أن الغرض من قانون معايير العمل هو منع الولايات من استخدام ممارسات العمل دون المستوى المطلوب لتحقيق مصلحتها الاقتصادية من خلال التجارة بين الولايات .تصرف الكونجرس بالسلطة

(1)US. Supreme court website :
https://supreme.justia.com /cases/federal/us/297/1/
(2) US. Supreme court website :
https://supreme.justia.com /cases/federal/us/300/379/

المناسبة في حظر ظروف العمل دون المستوى المطلوب نظرًا لتأثيرها الكبير على التجارة بين الولايات[١] .

الخاتمة

من خلال بحثنا في موضوع "الأوليغارشية القضائية " توصلنا الى بعض النتائج والتوصيات :

أولاً: الاستنتاجات

١- إن عملية تعيين قضاة المحكمة العليا يراعي فيها رئيس الجمهورية الاعتبار السياسي بشكل كبير وولاء المرشح له مع الأخذ بنظر الاعتبار العامل الجغرافي والعرقي والديني" لأجل استقطاب الجمهور الانتخابي، بينما الكفاءة القانونية لا تأخذ ذات الأهمية لدى الرئيس، ويلاحظ ذلك في أوقات عطلة مجلس الشيوخ ، يعين الرئيس قاضٍ في المحكمة كان قد أثار جدلاً سابقاً حول مدى كفاءته، إلا أن هذا التعيين قد يكون له نتائج كارثية على الرئيس في حالة عودة المجلس للانعقاد ووجوب حصول موافقته على الترشيح الأمر الذي قد يعقد العلاقة ما بين المجلس ورئيس الجمهورية ما قد يعرقل مرور عدة قوانين قد يرغب الرئيس تمريرها مستقبلاً.

٢- إطلاق عبارة القضاء السياسي على القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الامريكية أمر لا يقبل الاختلاف عليه، كان لفقهاء القانون والسياسة والصحافة، دور كبير في تقبل الشعب للدور السياسي للمحكمة العليا من خلال تصوير القضايا المهمة التي تعرض أمام المحكمة على أنها صراع سياسي بامتياز (فائز وخاسر) .

٣- لم يكن للمحكمة العليا أثر مهم في بداياتها" نظراً لأن الأباء المؤسسين للدولة والدستور ذهبوا في تفكيرهم إلى عدم إعطاء دور أكبر للمحكمة في مجال التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات، إلا أن الفضل في وضع المحكمة على قمة الهرم القضائي هو لرئيس

(1)US. Supreme court website :
https://supreme.justia.com /cases/federal/us/312/100/

المحكمة القاضي مارشال من خلال ابتداع الرقابة على دستورية القوانين وشمولها لملائمة التشريع وان كنا مع امتدادها لهذا المجال على ان يقتصر الأمر على القوانين التي تتعلق بالحقوق والحريات.

٤- في بداية الحرب الأهلية برزت طبقة جديدة في المجتمع الأمريكي من رجال الأعمال أصحاب الأموال الضخمة مع تطور الصناعة وعوامل الإنتاج واحتكارها عرفت بالأوليغارشية، بموازاة ذلك كان لا بد من حماية تلك الامتيازات لهذه الطبقة عن طريق تسخير مؤسسات الدولة وأهمها السلطة القضائية متمثلة بالأساس بالمحكمة العليا التي اتبعت التفسير الدستوري المعتمد على القانون الطبيعي والفلسفة الرأسمالية وتقديس الملكية الخاصة، من نتائج ذلك أصبح القضاة أنفسهم جزءاً من طبقة الأولغارشية نفسها، وكانوا سبباً في ترسيخ الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي دفع السلطات الأخرى بالدولة والشعب في مواجهة مع المحكمة العليا كانت ابرزها خلال فترة الكساد الاقتصادي في فترة حكم الرئيس الأمريكي روزفلت الذي هاجم مع من يؤيده المحكمة مباشرة مما دفع الأخيرة إلى تغيير مواقفها واتباع نهج أكثر ليبرالية وبذلك كانت بداية لانتهاء فترة الأوليغارشية القضائية، والتي امتدت من بداية الحرب الأهلية سنة١٨٦١م ولغاية عام ١٩٣٧م، نحن مع أن يكون للمحكمة العليا دور رقابي فعال على أعمال السلطات الاخرى في الدولة، إلا أن هذا لا يعني أن يكون لها دور تطغى فيه وتمارس اختصاصاً ليس من عملها بذلك تتحكم بجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية وتتجاوز على عمل السلطة التشريعية والتنفيذية الذي ينتج عنه آثار سلبية على الدولة.

ثانياً: التوصيات

١- يتوجب على القاضي الدستوري مراعاة المصلحة العامة فوق أي مصلحة أخرى والا يكون ممثلاً فقط للجهة التي عينته" لأنه في موقع يعدّ الحامي الأول للدستور ولحقوق وحريات الأفراد، وأن يبتعد عن أي عوامل من شأنها التأثير على حكمه في القضايا

التي تعرض عليه وإلا سوف يكون محل شك في استقلاليته ومصداقيته مما يزعزع كيان الدولة ككل وثقة الشعب بالسلطة القضائية.

٢- أن يتم تشكيل المحاكم الدستورية بمشاركة أكثر من سلطة واحدة بالأخص السلطة القضائية، لإبعاد هيمنة وانفراد جهة معينة عليها.

٣- إيلاء الباحثين في منطقتنا اهتماماً اكبر بموضوع الأوليغارشية بعدّه مصطلحاً غير مطروق في الدراسات القانونية والسياسية لدينا.

Funding

The author declare that they have no known competing financial interests or personal relationships that could have appeared to influence the work reported in this paper.

Conflicts of interest

The author declare that there Is no conflict of Interest

References

1- Zudin. Aleksei Iu., Oligarchy as a Political Problem of Russian Post communism, (Vol. 39, No. 3,Sociological Research journal |2000).

2- Mason, Alpheus, politics and the supreme court:president Roosevelts proposal, (Vol. 85, No. *7*, University of Pennsylvania Law Review and American Law Register | 1937).

3- Morask. Bryon J. , The Politics of Supreme Court Nominations: A Theory of Institutional Constraints and Choices, (Vol. 43, No. 4, American Journal of Political Science |1999).

4- Smith. Christopher E., The Supreme Court's Emerging Majority: Restraining the High Court or Transforming Its Role, (Vol. 24, Akron law journals | 2015) .

5- Gill. Christopher, The History of the US Supreme Court, 1787–1937, (gilder lehrman institute of American history | 2023.)

6- Kosař. David, Comparative court-packing, (Vol. 21, No.1, International Journal of Constitutional Law | 2023).

7- Latham. Earl, The Supreme Court as a Political Institution , (Vol.31,No.3, journal of the state bar association | 1947).

8- A. Lopez. Eduard, Constitutional Background to the Social Security Act of 1935, (Vol. 50, No. 1,Social Security Bulletin journal | 1987).

9- Tzivia. Eleni, the power of the few the idea of the oligarchy in the Thucydidean world, (Doctoral thesis submitted to University of Palermo | 2020).

10- A.Young. Ernest, Does the supreme court follow the economic Returns? A Response to amacrotheory of the court. (Vol. 58, No. 7 ,Duke Law Journal | 2009).

11- E. Roe. Gilbert, our judicial oligarchy, (published by B.W. Huebsch New York ,united states of America | 1912).

12- Unah. Isaac, The Supreme Court in American Politics ,(published by Palgrave Macmillan, New York, United States | 2009).

13- F. Couch. Jim, NEW DEAL AGRICULTURAL APPROPRIATIONS: A POLITICAL INFLUENCE ,(Vol.24,No.2, Western Economic Journal | 1998).

14- Q. Barrett. John, Attribution Time: Cal Tinney's 1937 Quip A Switch in Time'll Save Nine, (Vol. 73,No.2, Oklahoma Law Review journal | 2021).

15- Strother. Logan, & Gadarian. Shana, Public Perceptions of the Supreme Court: How Policy Disagreement Affects Legitimacy, (Vol. 20, No. 1, The Forum journal | 2022).

16- Tushnet. Mark, The Hughes Court and Radical Political Dissent: The Case of Dirk De Jonge and Angelo Herndon. (Vol. 28, No. 2, Georgia State University Law Review | 2012).

17- Hakim. Muhammad, Immature Politicians and Oligarchy As a Threat to Democracy, (FIAT JUSTISIA Faculty of Law journal | 2017).

18- Kelly. Nathan, The Politics of Oligarchy, (SSRN Electronic journal | 2014).

19- T. spiller. Pablo, & Rafaelgely, strategic judicial decision making, (No.w13321, NBER working paper series | 2007).

20- Hodde. Richardr, Six Notions of Political and the United States Supreme Court, (Vol. 22, No. 1, Williams British Journal of Political Science | 1992).

21- A. Dahl. Robert, Decision making in a democracy :the supreme court as a national policy maker, (Vol.70,No.1, the American political journal , | 1976)

22- Kahn. Ronald, The Supreme Court, Constitutional Theory and Social Change, (Vol. 43.No.3,Journal of Legal Education | 1993).

23- Molle. Rune, The return of oligarchy elite power in an age of inequality Stahl, (The Road to Global Inequality, Aarhus, Denmark | 2016).

24- Novozhilov. Veniamin, Oligarchy as a political regime in Aristotle and in Contemporary Politics, (Bachelor's Thesis submitted to CHARLES UNIVERSITY | 2022).

25- Hixson. Walter, The1938 Kentucky Senate Election: Alben Barkley, the New Deal & the Defeat of Governor A.B. Happy" Chandler, (thesis presented to the faculty of the department of history western Kentucky university | 1981).

26- R. Huhn. Wilson, In Defense of the Roosevelt Court ,(Vol. 2 و No. 1 , Florida A & M University Law Review | 2007).

Arabic References

Books:

1- Al-Baz. Ali, supervision of the Constitutionality of Laws in Egypt and Arab and Foreign Constitutional Systems, (Egyptian Universities House, Alexandria, Egypt | 2001).

2- Al-Shukri. Ali, The Philosophy of Amending the Constitution, (1st edition, Zein legal Publications, Beirut, Lebanon | 2022).

3- Al-Tabtabai. Adel, Constitutional restrictions between the Legislative and Judicial Powers, (1st edition, Authorship, Definition and Publishing Committee, Kuwait University, Kuwait | 2000).

4- Fawzi. Hisham, supervision of Constitutional Laws between America and Egypt, (Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt | 2006).
5- Madani. Mahmoud, The Role of the Constitutional Judiciary in Clarifying Constitutional Concepts, (Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt | 2016).

Theses:

1- Jassim. Alaa, the constitutional restrictions of the legislator's authority to regulate public rights and freedoms, (Master's thesis (University of Baghdad College of Law, Iraq | 2019).
2- Al-Obaidi. Issam, supervision of the Constitutionality of Laws, (Doctoral thesis University of Mosul, Iraq | 2007).

Published legal Research:

1- Khalid. Hamid, The Supreme Court and its role in building and protecting the constitutional system in the United States of America (Journal of Legal Sciences, Volume 27, Issue 1, University of Baghdad College of Law, Iraq | 2012).
2- Al-Shabani. Magdy, The Political Role of the Constitutional Judge (Issue 1, Maalem Journal for Legal and Political Studies, Algeria | 2017).
3- Abbas. Asim, Features of the American Judicial System and Justifications for Forming the Supreme Court in 1789, (Volume 7, Issue 1, Journal of the Babylon Center for Humanitarian Studies, Iraq | 2017).
4- Ali. Nasr, Judicial Authority Appointments in the United States of America, (Issue 56, Journal of International Studies, Iraq | 2013).

5- Miqdad, Hussein Ahmed, The Normative Theory of the Political Role of the Constitutional Judge, (Volume 2, Issue 2, Law Journal, Alexandria, Egypt | 2018).

Constitutions:

1- The Constitution of the United States of America of 1789, amended in 1992 in force.

Websites:

The US Supreme Court website https://supreme.justia.com/cases